التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الانساني في الساحل الإفريقي: بين تعقد التهديدات وتعدد الفواعل

Network interaction of the Human Security Matrix in the Sahel: Between the Complexity of threats and the multiplicity of actors

حليمة سبتي

مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة تعدد المضامين،

جامعة باتنة 1، الجزائر، sebti.halima@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/11 **تاريخ القبول:** 2021/06/25 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لقياس مؤشرات الأمن الإنساني في الساحل الافريقي ومدى تأثيرها على رسم الاستراتيجيات الأمنية بالتركيز على عنصري التحرر من الخوف والتحرر من العوز وفق التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني، يتم في البداية رصد البعد الانساني للأمن والانتقال من أمن الدولة إلى أمن الفرد (أمن الفرد محور وضمانة أمن الدولة)، ثم فحص التهديدات وتحليل مسببات تنامي وتيرتها في الساحل الافريقي، وفي الأخير تهدف لفهم الاعتماد المتبادل بين أبعاد الأمن الانساني ومختلف الفواعل لتحقيق أكبر قدر من التنمية عبر آليات محلية اقليمية ودولية.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الإنساني؛ الساحل الافريقي؛ التهديدات؛ التفاعل الشبكي؛ أبعاد الامن الانساني.*

Abstract :

This study seeks to measure the indicators of human security in the Sahel and the extent of their impact on drawing security strategies by focusing on the two elements of freedom from fear and freedom from need according to the network interaction of the human security matrix, the human dimension of security and the transition from state security to individual security is monitored first. (The security of the individual is the center and the guarantee of state security), then examining the threats and analyzing the causes of their growing frequency on the African coast, and in the end it aims to understand the interdependence between the dimensions of human security and the various actors to achieve the greatest amount of development through local, regional and international mechanisms.
Key words*: human security, the Sahel, threats, network interaction, dimensions of human security.*

* المؤلف المرسل: حليمة سبتي، sebti.halima@gmail.com

مقدمة:

إن الله في قوله تبارك وتعالى "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش،3،4)، وفي قوله صلى الله عليه وسلم"من أصبح منكم آمنا في سربه معافا في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها"(الامام البخاري1375هـ، ص.84) هو تجسيد واضح للأمن الانساني من منظور إسلامي في القرآن والسنة*(Abdalrahman Mohamed Migdad2018, pp.21-22)* .هذا المفهوم الذي أحدث القطيعة في دراسات العلاقات الدولية مع المقاربة التقليدية الدولتية لموضوع الأمن، والذي اقترح في فترة ما بعد الحرب الباردة لتفحص وقياس مؤشرات التنمية، ولذا فقد أصبح الأمن الانساني في قلب الدراسات الأكاديمية كنموذج معرفي جديد، يتخذ من الفرد وحدة التحليل الأساسية، وكمقاربة تزايدت الحاجة إلى تفعيل مكوناتها من الناحية الإمبريقية في السياسات الأمنية للدول.

انطلاقا من فرضية فحواها أن متغير الأمن الانساني من أهم العوامل المفسرة لحالة اللأمن في الساحل الافريقي والإطار الأنسب للتشخيص والمعالجة، تبحث هذه الدراسة في إعادة تفكيك أزمات الأمن الإنساني التي تعمل على إنتاج وتعميق التهديدات التي تواجهها دول الساحل مجتمعة في شبكة الأزمات المحلية والاقليمية بدءا بالأزمة الجيوسياسية (البيئة، المناخ، الطاقة، الانكماش والانفتاح الجيوستراتيجي)، أزمة الطوارق، أزمة الهوية، النزاعات المحلية والحدودية، أزمة بناء دولة، الأزمة الاقتصادية، حالة اللاستقرار الاقليمي، الانفلات الأمني الليبي، وأزمة مالي، وتأسيسا على هذا انتشرت شبكة من التهديدات المجتمعة في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، الأمراض المعدية.

من اللازم هنا لفت الانتباه إلى أن منطقة الساحل الإفريقي الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الإفريقية كانت في هامش الاهتمام خلال العقود الماضية لتتحول إلى قطب الرحى الذي تدور حوله السياسات الأمنية الدولية وبؤرة اهتمام العديد من الفواعل في النظام الدولي، سواء كان الإنخراط في شؤون المنطقة للقيام بأدوار ايجابية في مجال التنمية أو كانت سلبية ضمن ساحات التنافس خاصة بعد أن بات يشكل الساحل خطرا عابرا للحدود الاقليمية في مقدمتها المقاربة الجزائرية (مصدر تهديد)، ونوع من الازدواجية في التعامل للمقاربة الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية (مصدر تهديد، استراتيجية المصالح والبحث عن الموارد).

إذن، تهتم هذه الدراسة بقراءة مضامين الأمن الانساني التي تساعدنا على مناقشة وقياس دور التفاعل الشبكي والاعتماد المتبادل لمصفوفة الأمن الانساني في الساحل، وعليه نثير نقاشا مفاده: إلى أي مدى يمكننا أن نقيس مؤشرات التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الانساني في الساحل لافريقي؟

إن الإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة يحيلنا مباشرة لنفترض أنه كلما تعمقنا في استبصار مؤشرات الأمن الانساني في الساحل كلما توصلنا لقياس تمكين الفرد وتحقيق التنمية ومن هنا تناقش هذه الدراسة العناصر التحليلية التالية:

المحور الأول : قراءة في مصفوفة الأمن الانساني.

على الرغم من تزايد انتشار مفهوم الأمن الإنساني في صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين من حيث مقاربتهم له والساسة من حيث استخدامهم له، إلا أنه يبقى مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع بالأخص حول تعريفه وضبط مضامينه التحليلية وكذا تطبيقه على أرض الواقع *(Stéphane peschardiere2006, p.78)* وهو ما سنحاول رصده في هذا المحور.

أولا: الأمن الانساني بديلا عن الأمن التقليدي -أنسنة الأمن-

ساهمت المدرسة النقدية للدراسات الأمنية في التحول نحو لغة الأمن الانساني (*Alice Edwards and Carla Ferstman2010,* p.12) خلافا للواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، أي أن المقاربة النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي ونهائي.

أضحى مفهوم الأمن بحاجة إلى رؤية جديدة تتجاوز أمن الدولة حيث تقدم مقاربة الأمن الانساني بديلاً وتحولا ضمن مقاربة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وتقديمها كأداة تحليلية تساعد الباحثين في دراسة مختلف المشكلات التي تواجه العلاقات الدولية وكذا كآلية تساعد صناع القرار في وضع أجندة للأمن الانساني، فالأول هو أداة نظرية لتحليل السياسات الأمنية في حين أن الثاني جدول أعمال لتقرير السياسات. (*Rita Floy2007, p.38*) فخلافاً للتوجهات المتمحورة حول أمن الدولة فإن مقاربة الأمن الانساني تبلورت كالتالي:

- ✓ يعتبر كل من محبوب الحق وأمارتياسان (*Amartya Sen&Mahboub Ul-Haq*) أول من روجا لمفهوم الأمن الإنساني من خلال أعمالهم التي ترجمت إلى عملين أساسين: تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994، وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية حيث يعتبر قمة النضج في ترسيخ المفهوم عام 2009 .
- ✓ في كتاب الأمن في مدرسة كوبنهاغن لعام 1998 هو الفكرة القائلة بأن الفرد هو الطرف المتلقي لكافة التهديدات الأمنية، وبالتالي التحول لاطار جديد للتحليل بعيدا عن التوجهات السائدة للمدرسة الواقعية.
- ✓ وسرعان ما احتل المفهوم الصدارة في مناقشات السياسات الخارجية الكندية واليابانية، وعليه برز المفهوم من داخل عالم صناعة السياسات، فالمفهوم بين الممارسة والنظري يعمل الأكاديميون على تأسيس قالب نظري للمفهوم (*Rita Floy2007, p.40*)

إن النظرة فاحصة للأمن الانساني، من وجهة تحويل وحدة التحليل من الدولة الى الفرد الذي تبنه مدرسة كوبنهاجن، هو القيمة المضافة للأمن(*Rita Floy2007, p.42*) حيث يعتبر النقديون الأكثر قوة من حيث طرح فكرة الأمن الانساني، اضافة لذلك يطرح النقديون السؤال التالي: لماذا الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى الإنساني للأمن؟ هنا يعتقدون أن تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، وكذا تدفقات الهجرة القادمة من المحيط نحو المركز هذه التدفقات التي تؤدي عادة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة و نمط غير متوازن، مما يؤدي إلى تنامي الصراعات داخل الدول، لذلك تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الافراد (*Charles- philippe David& Jean- Jacques Roche2002, PP.114-115)*

ثانيا: إعادة تعريف الفاعلين و التهديدات

إن تعريف الأمن الإنساني يتطلب الإجابة على الأسئلة الثلاثة المرتبطة بأي مناقشة تتعلق بمفهوم الأمن: لمن الأمن؟ والأمن مماذا؟ وبأي فواعل ووسائل يحقق؟ (*Alexandra Amoyel2006, p.10*)

1-لمن الأمن الإنساني؟: الإجابة عن السؤال تكمن في تطور مفهوم الأمن ليتحول إلى الاهتمام بالأفراد بدل الدولة كموضوع مرجعي (*referent object*)، في نفس السياق بين كوفي عنان (*Kofi Annan*) أن الأمن اليوم لم يعد مقتصرا فقط على فكرة الدفاع عن الإقليم من أي تهديد خارجي، ليهتم بحماية الجماعات والأفراد من

العنف. أما قراهم وباكو *(Graham&Paku)* بينا أن الأمن يتمحور حول الأفراد، فالفرد هو الفاعل الجوهري إلى جانب أمن الجماعات وأمن الدولة، فأمنه يؤكد أمن الجميع .*(Alexandra Amoyel2006, p .11)*

2- الأمن مماذا؟: إذا كان الأمن الإنساني يعني حماية الفرد، فما هي التهديدات التي تؤدي إلى اللأمن الإنساني(*human insecurity*)؟ إن التعاطي مع هذا السؤال يفترض البحث في الأبعاد التي تشكل مخاطرا لأمن الفرد، في ظل امتداد واتساع نطاق التهديدات (من تهديدات صلبة إلى تهديدات لينة). *(Alexandr Amouyel2006, p.13)* ، من هذا المنظور، إذا كانت سلامة الأفراد هي المفتاح إلى الأمن العالمي، فإن وضع الفرد تحول من مواطن بسيط إلى لاعب في العلاقات الدولية، إذ أصبح الفرد وكيلا يمكن مشاركته الأنشطة في هذا المجال لتحديد التهديدات الأمنية المحتملة، ومن ثم يمكنه المشاركة في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدتها . يمكن لجدول مبسط أن يوضح تلك الاختلافات.

جدول: فروقات بين مركزية الدولة في الأمن ومركزية الفرد في الأمن

الأمن	يتمحور الدولة	يتمحور حول الفرد
الموضوع المرجعي	الدولة موفرة الأمن: إذا كانت الدولة آمنة، فإن الأفراد الذين يعيشون داخلها في أمن.	الأفراد متساوون مع الدولة. أمن الدولة هو الوسيلة وليس النهاية
القيمة	السيادة، والسلطة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال الوطني	السلامة الشخصية والرفاهية والحرية الفردية. 1)السلامة البدنية وتوفير الاحتياجات الأساسية 2)الحرية الشخصية (حرية تكوين الجمعيات) 3)حقوق الانسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية
التهديدات الأمنية	العنف المنظم المباشر من دول أخرى، والعنف والإكراه من جانب دول أخرى	العنف المباشر وغير المباشر من مصادر(مثل الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية) أو من مصادر بنيوية (علاقات القوة بين الفرد والاقتصاد العالمي) * العنف المباشر: الموت، والمخدرات،الاتجار بالبشر، التمييز العنصري، النزاعات الدولية،أسلحة الدمار الشامل * العنف غير المباشر: الحرمان،المرض، الكوارث الطبيعية، التخلف، نزوح السكان، التدهور البيئي، الفقر والتفاوت الاجتماعي.
بأي وسيلة	القوة أو التهديد باستخدامها، توازن القوة، الوسائل العسكرية، تعزيز القوة الاقتصادية، والاهتمام باحترام القانون والمؤسسات.	تعزيز التنمية الانسانية: الاحتياجات الأساسية.

Source :*(Shahrbanou Tadjbakhs2005, p. 27-28)*

3- بأية وسائل يحقق: إن القيمة المضافة للأمن الانساني تكمن في تعقد وتشابك التهديدات والفواعل والتنامي اللامسبوق لأشكال العنف، إذ لا يمكن مواجهتها بصفة مستقلة، حيث فقدت الحدود الوطنية الكثير من أهميتها، وعليه لا ينبغي معالجة حالة اللأمن من خلال الحلول العسكرية القصيرة المدى ولكن بإستراتيجية شاملة بعيدة المدى أساسها الاعتماد المتبادل، التعاون، والشراكة للحد من تهديدات الأمن الانساني.*(shahrbanou.Tadjbakhs and Anuradha m.chenoy2007, pp.30-31)*.

ثالثا- أبعاد الأمن الانساني: حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية سبعة أبعاد حركية متكاملة للأمن الإنساني:

1-الأمن الاقتصادي*(economic security)*: يرتكز على قاعدة من الاحتياجات المادية ومتطلبات الأفراد التي ترتبط بقيم الرفاهية*(welfare values)*، مكافحة الفقر*(revention of poverty)* وتوفير الفرص*(provision of opportunities)*، إلى جانب ذلك يضم ثلاث ركائز *(Andrej Zwitter2011, pp. 96-97):*

- ✓ التركيز على الصعيد العالمي و الاقليمي بمقارنة النمو الاقتصادي بين الدول.
- ✓ التركيز على الصعيد الوطني والمحلي بمعالجة دوائر معينة (اقليم دولة معينة) من خلال استئصال الفقر*(eradication poverty)*
- ✓ التركيز على صعيد الفرد والذي يعكس مركزية الفرد.

2- الأمن البيئي*(environmental security)* **:** يعني اعتماد حوكمة بيئية لحماية الطبيعة والأفراد من الأخطار البيئية التي تهدد الفرد كالاحتباس الحراري، التغير المناخي، التلوث الهوائي، تناقص طبقة الأوزون، تلوث البحار والمحيطات، الاكتظاظ السكاني، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر، وتدمير الغابات الاستوائية، وهذه التدابير تركز على اصدار قوانين رادعة في اطار تعاون دولي.

3- الأمن الغذائي*(food security)*: يعني تمكين الأفراد من الحصول على الغذاء الأساسي، غير أن الأمن الغذائي لا يستلزم توافر الغذاء فقط وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الغذاء والقدرة الشرائية.

4- **الأمن الصحي** *(health security)* **:** تمكين الانسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، وكذا توفير الآليات الصحية الملائمة للتصدي للأمراض المفاجئة والفيروسات الخطيرة.

5- الأمن **الشخصي** *(personnel security)* **:** حماية الفرد وسلامته من العنف المادي والمعنوي(التعذيب الجسدي، الحروب، التوتر العرقي، العنف والاغتصاب ، اساءة معاملة الاطفال، الانتحار، الجريمة، المخدرات).

6- **الأمن المجتمعي** (*comunnity security*): خلق توازن ضمن مجتمع تعددي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية.

7- **الأمن السياسي** (*political security)*: تمكين الفرد سياسيا حرية التعبير، المشاركة السياسية، والمعارضة.

المحور الثاني: مضامين مصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

أولا- الساحل مركب أمني منتج للأزمات:

هناك حاجة ذات أهمية إلى فهم أعمق لمعنى أمن الأفراد الذين يعيشون في سياقات مختلفة في الساحل الإفريقي، باتباع رصد مقاييس ومستويات لما يسبب حالات اللأمن والتهديدات، والكشف عن مؤشرات الأمن الإنساني الأساسية، التي يحيلنا إلى التركيز على مكونات الأمن الإنساني التي تعطي للفرد قيمة من أجل تحقيق أمنه مقابل المخاطر والتهديدات.

في نفس السياق، نبين أن التعاطي مع الساحل كمركب أمني منتج للأزمات وفق منظور الأمن الانساني يشير مباشرة إلى الحديث عن **ساحل الأزمات الانسانية** وغالبا ما تكون هذه الأخيرة ذات طابع اقليمي معقد *(Mohamed Hamchi* 2012, P.242*)*، في هذا الصدد تحذر وكالات الأمم المتحدة من خلال احصائياتها المتعددة من أزمات غير مسبوقة في الساحل بسبب تزايد العنف وبؤر الصراع (تغذية نزعة التمرد لدى الطوارق، تصعيد الهجمات من قبل الجماعات المتطرفة المسلحة في السنوات الأخيرة خاصة بعد فشل الدولة 2011، حيث استهدفت بشكل متكرر قوات الأمن والمدنيين وأبلغ مثال هو مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي إيتنو أفريل2021) ،الفقر، المجاعات، التغير المناخي والمخاطر المناخية، الفياضانات، انعدام الأمن الغذائي، النزوح المستمر، وآثار جائحة كوفيد- 19في الوقت الراهن.

الشكل: الأسباب الجذرية للتهديد (العنف).

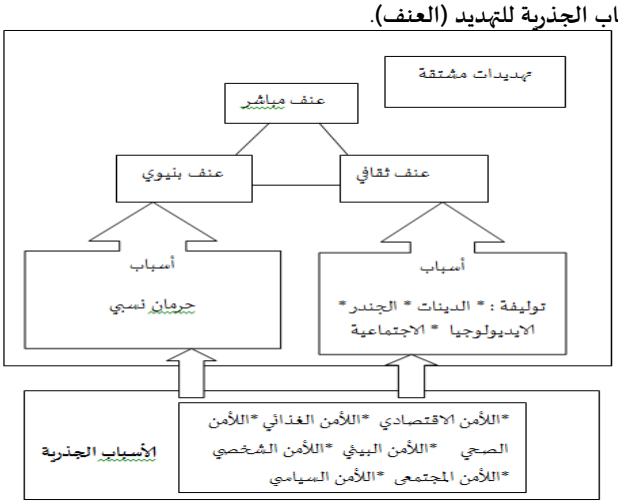

Source: *(Andrej Zwitter2011, p. 47*)

ينبغي إعادة تعريف منطقة الساحل من خلال إعادة النظر في المضامين الجيوسياسية التقليدية(الأمر لا يتعلق فقط بالحدود والجغرافيا) .فمع الزخم الذي عرفته الأدبيات المتعلقة بمركبات الأمن الإقليمي ***Regional Security Complexes*** منذ أن نشر باري بوزان وأول ويفر ***Wæver& Buzan*** كتابهما لسنة 2003 "الأقاليم والقوى : بنية الأمن الدولي يمكن استخلاص مجموعة من الرؤى الأكثر عمقا لفهم الساحل كمركب للأمن الإقليمي أكثر من كونه مجرد فضاء جيوسياسي، بالنسبة لبوزان و ويفر مركب الأمن الإقليمي هو" مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض*.(Mohamed Hamchi 2012, p. 241)*، أي أن منطقة الساحل كمركب أمني تتحدد من خلال الاعتماد الأمني المتبادل و التركيز على مدلولات انتاج وتفاقم التهديدات ومدى ادراكها محليا واقليميا.

ثانيا- أبعاد الأمن الانساني في الساحل الإفريقي

إن الأمن الإنساني مفهوم واسع ومتعدد الأوجه يشمل التحرر من العنف والحرب والقمع السياسي، الفقر، الجوع، الأمراض، المخاطر البيئية، الأزمات والصراعات، الكوارث الطبيعية، والتخلف، الأوبئة والركود الاقتصادي كلها عوامل تهدد الفرد وتقوض الاستقرار والتنمية المستدامة. فمعظم، إن لم تكن كل هذه العوامل موجودة في منطقة الساحل. يرجع المختصون الهشاشة الأمنية في دول الساحل إلى مجموعة من العوامل نختصرها فيمايلي:

1-البعد الاقتصادي للأمن الانساني في الساحل: تعد منطقة الساحل من أفقر مناطق العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي نسبة تتراوح من 300 إلى 800 دولار أمريكي سنويًا، و صنف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (WB) لعام 2018 بلدان الساحل من بين أقل البلدان ملاءمة للأعمال، يرجع السبب إلى ضعف رأس المال البشري، ضعف الإدارة وتقلص الاستثمارات الأجنبية، والافتقار إلى البنية التحتية وتاريخ من عدم الاستقرار السياسي على سبيل المثال الحد من استباقية الفاعلين الاقتصاديين المحليين، ولا سيما الشركات المحلية التي تتأثر أعمالها سلبا بتغر المناخ، إذ يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على الزراعة. *(Nicolo Sartori, Daniele Fattibene2019, p.3)*

في نفس السياق، يعتبر الساحل من بين المناطق الأقل نموا في العالم بسبب ضعف الأداء الاقتصادي، التي تضم أكثر من 80٪ من السكان في النيجر وبوركينا فاسو الذين يعيشون تحت خط الفقر 77٪ في مالي، 64 ٪ في تشاد و60٪ في نيجيريا عام 2017، إلى جانب الانفجار الديموغرافي 60٪ من الأفراد مستبعدين من الأساسيات الاجتماعية والديناميكيات الاقتصادية، هذا ما خلق أرضية خصبة للحرمان والتطرف في جميع أنحاء المنطقة. تظهر تهديدات جديدة للأمن الانساني في سياق إقليمي يتميز بعدم الاستقرار السياسي الذي ينطوي على مزيج من التمردات الجهادية(التطرف)، الانقلابات والحركات الاحتجاجية والاتجار غير المشروع ومنه فإن الساحل هو مختبر للأشكال القديمة والجديدة من أشكال العنف والصراعات السياسية، العسكرية، والهوياتية التي تداخلت فيها الحدود على مدى السنوات القليلة الماضية نذكر عددا من الصراعات على سبيل المثال الاضطرابات في ليبيا، عدم الاستقرار في شمال مالي ، والتنظيمات المسلحة في بوركينا فاسو وتصاعد العنف عبر الحدود من قبل بوكو حرام ما أجبر الملايين من الأفراد على الهجرة غير الشرعية عبر منطقة الساحل الأمر الذي أحدث تداعيات اقليمية خطيرة *(Nicolo Sartori, Daniele Fattibene2019, pp. 1-2)*

2-البعد البيئي والغذائي للأمن الإنساني في الساحل: تغطي المنطقة أجزاء كبيرة من المناطق الصحراوية، التي تعاني من قلة الأنشطة البشرية بالموازاة مع مخاطر تغير المناخ ما زاد الوضع تأزما، وهذا الاتجاه من المتوقع أن يكون له تأثير أعمق بشكل متزايد على مستقبلها، على النحو الذي أكده مستشار الأمم المتحدة الخاص لمنطقة الساحل إبراهيم ثياو *(Ibrahim Thiaw)* في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في أكتوبر 2018 على أن منطقة الساحل تتعرض لعدة أشكال من الهشاشة، هذا الوضع يهدد سبل عيش الفئات الريفية والحضرية الضعيفة، مع تداعيات على أمنهم الغذائي والصحي (تقرير الأمم المتحدة، من بين 300 مليون فرد يعيشون حاليا في الساحل يعانون من انعدام للأمن الغذائي *(Nicolo Sartori, Daniele Fattibene2019, p.2)* وبما أن أمن الإنساني يعبر عن حالة السلامة وأمن الأفراد الذين تم النظر إليهم بشكل جماعي ضد كل التهديدات، بطريقة تعزز ممارسة حرياتهم وتكفل تنميتها عن طريق وضع حد لتهديدات ناتجة عن صراعات كما

هو الحال في حالات اللأمن التي تولد العنف (*serge bambara2018, p.13*)، هنا تشكل الموارد البيئية مصدرا للصراع وسببا للإرهاب البيئي *environnemental terrorisme*، إذ يعد تهديدا خطيرا لأمن الفرد فالحديث إذا عن الموارد البيئية وعن ندرتها يعطي سببا وجيها للصراع حولها *(Andrej Zwitter2011, P.103)*

3- البعد الشخصي والمجتمعي للأمن الإنساني في الساحل: الصراع هو بالفعل أحد الدوافع الرئيسية لحالات الطوارئ الإنسانية في منطقة الساحل، خاصة في مالي وحوض بحيرة تشاد حيث تؤدي الأعمال العدائية المتزايدة إلى تفاقم الوضع الإنساني، ففي السنوات الأخيرة قامت الجماعات المسلحة مثل بوكو حرام بتشريد الناس من أراضيهم، و في بوركينا فاسو والنيجر انتشار واسع لأنواع العنف والانتهاكات مثل القيود التعسفية المفروضة على حرية التنقل والإعتقالات المطولة، وانتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة النساء والأطفال هم عرضة لخطر التجنيد، العنف، والاستغلال والإغتصاب حسب تقارير الأمم المتحدة 2018.

إن مايميز المجتمع في الساحل الافريقي هو تعدد الاثنيات والعرقيات مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الاقليم، انطلاقا من هذا فإن سبب النزاعات في هذه المنطقة يرجع إلى عجز الأنظمة القائمة على التعاطي مع هذه الظاهرة ايجابيا، فمطالب الأفراد حاليا تخضع للحدود الإجتماعية والسياسية المتداخلة تاريخيا والتي هي وراثة النظام الاستعماري لجميع الأفارقة، حيث تضغط على السلطات لمعالجة الأسباب الجذرية للتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي باستخدام العنف *(F. M. Ndahinda2011, p.319)*

4-البعد السياسي للأمن الإنساني في الساحل الإفريقي: يرتبط قياس هذا البعد **بالمأزق التاريخي والهوياتي** (أزمة الطوارق) فالدولة في العديد من بلدان الساحل لا تزال تنظر إليها أجزاء معينة من المجتمع باعتبارها دولة المجموعة العرقية المهيمنة فقط سواء كانت هذه المجموعة في الأغلبية أو لم تكن، وقد غذت هذه النظرة الممارسات السياسية، مثل المحسوبية التي عززت الشعور بالاستبعاد بين بعض الأحزاب، وهذا التصور يقودنا بدوره إلى مطالب قد تتراوح بين المشاركة البسيطة في السلطة السياسية إلى الاعتراف بالحكم الذاتي، بل وحتى الانفصال وإنشاء دولة مستقلة. فغياب التكامل الوطني الحقيقي يشكل أساساً للمطالب القائمة على الهوية، والتي تعتمد على الظروف وتطور توازن القوى والجماعات التي تتنافس في الدولة *(Lotfi Sour2015, p.8)* ، حيث يشكل المأزق التاريخي المعقد للساحل فسيفساء الهويات الاجتماعية والثقافية الذي يمثل المصدر الرئيسي للتخوف من لغة المطالبة بحقوق السكان الأصليين وفق الإطار القانوني من قبل العديد من الدول في المنطقة، فالواقع المعقد للهويات في بعض الحالات مهمة صعبة لترسيم الحدود الخاصة بأراضي السكان الأصليين والأقاليم والموارد.(*F. M. Ndahinda2011, p.316*)

5-البعد الصحي للأمن الانساني في الساحل: تواجه منطقة الساحل الافريقي **هشاشة في النظم الصحية** وبالموازاة مع أحد أسوأ الأزمات الانسانية بارتفاع حالات الوفيات لدى الأطفال بسبب وباء المالاريا وكذا التداعيات المصاحبة لجائحة كوفيد 19 التي شكلت خطرا صحيا على العالم ككل وخلفت خسائر اقتصادية زادت الأمر سوءا لاسيما في المناطق الفقيرة، بناءا على هذا، فإن منطقة الساحل لا تتوفر على **تغطية مالية لنفقات** سكانها ولا تملك **تغطية خدماتية** علاجية لاحتواء هذا الوباء مما جعل الأمن الصحي يزداد تأزما، ومنه زيادة خطر حدوث المزيد من الأزمات الجديدة. تعتمد كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر بشكل كبير على الزراعة والتجارة عبر الحدود ورعي الماشية، لكن جميع الأنشطة الاقتصادية تأثرت سلبا بسبب الجفاف

والفيضانات وإعاقة قدرة ملايين الأفراد من الحصول على الغذاء وبالاقتران مع انعدام الأمن المتزايد مئات الآلاف من الأفراد تم تهجيرهم قسرا، ما يميز إذا منطقة الساحل أن أفرادها يعيشون أزمة إنسانية مستمرة. *(Rida lymmouri & Nihal Aicha El Mquirmi2020, p.3)*

ثالثا: الساحل مصدر للتهديدات.

1-الارهاب والجريمة المنظمة : شكل الانفلات الأمني في الساحل تربة خصبة للارهاب، حيث أصبح الساحل الملاذ المفضل للشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية في البحث عن قواعد تتمكن من خلالها تأمين التمويل والتخطيط للهجمات، فالقلق المتزايد من الخطر الارهابي قد اتضح بصورة جلية مع تصعيد الجماعات العنيفة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة عبر الوطنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، جماعة بوكو حرام، حركة التوحيد والجهاد في غرب افرقيا، جماعة المرابطين، حركة الشباب الصومالية، وتنظيم الدولة الاسلامية داعش، وهدفهم المعلن هو اقامة خلافة وفق منظورهم، وقد وجدت هذه الجماعات الإرهابية ملاذا في منطقة الساحل ليس فقط لتدريب الجهاديين من البلدان المجاورة، بل أيضا للقيام بعمليات اختطاف من أجل توليد الإيرادات من الفدية، وكذا وضع أنشطتها في منطقة الساحل في إطار الاتجاه الأوسع للإرهاب الدولي *(Lotfi Sour2015, p.10)*.

استنادا عللى ذلك، فإن هذه الشبكات الاجرامية الارهابية العابرة للحدود تتوسع عبر قوس عدم الاستقرار الممتد من المحيط الاطلسي إلى البحر الأحمر، ما يزيد من ترابط وتدفق المجندين بشكل كبير من النقاط الساخنة في سوريا والعراق إلى منطقة الساحل الإفريقي وتأسيس ما يسمى **بداعش الساحل** أو الصحراء، بالإضافة لعمليات التجنيد الإلكتروني خاصة بعد أن أصبحت ليبيا مستودعا للأسلحة والإنفلات الأمني، هذا يبين الأثر المتعدد الأبعاد للإرهاب في الساحل، الذي يهدد استقرارها وأمن أفرادها ويشكل خطرا على المنطقة ككل.

2-الاتجار بالمخدرات: يبدو أن هناك توافقا في الآراء على أن تهريب المخدرات أصبح قضية أمنية ساحلية بامتياز، حيث يشكل الساحل مساحة مفتوحة لتهريب المخدرات ويشرح يحي زبير (*Yahia Zoubir*) أن منطقة الساحل أصبحت مركزاً لعبور المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غينيا بيساو وموريتانيا والمغرب والجزائر، وتشكل زيادة كثافة تهريب المخدرات في منطقة الساحل تهديدا خطيرا للبلدان المجاورة، وطبقاً لتقرير صادر عن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في عام 2013، فإن تجارة المخدرات تهدد التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على انتشار الفساد والعنف، وتقويض حكم القانون والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، ويقول ستيفن هارمون (*Stifen Harmon*) إن الاتجار بالمخدرات هو سبب عدم الاستقرار في منطقة الصحراء الكبرى والساحل، كما أشار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2013 إلى أن تهريب المخدرات عبر الحدود الوطنية يشكل تهديدا أمنيا متزايدا للأفراد والدول (*Oumar Diarra2018, p.49)* في نفس السياق، استهدفت تجارة أمريكا اللاتينية للمخدرات (القنب، الحشيش، الكوكايين) الساحل الافريقي كطريق عبور إلى أوروبا عبر الجزائر ، وإلى الشرق الاوسط عبر مصر، ما أدى إلى تفاقم التداعيات الأمنية وإدخال المنطقة في معضلة عصابات تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية (*Olawale Ismail &Alagaw Ababu Kifle2018, pp.13-14)* ناهيك عن الإتجار بالبشر والأسلحة.

المحور الثالث: معادلة تعدد الفواعل وآليات ضمان التمكين.

أولا- تمكين الفرد على المستوى المحلي: من أكبر التحديات التي تواجه دول الساحل إيجاد السبل والوسائل الصحيحة لإنقاذ الأفراد من دائرة الفقر المفرغة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين هويات مختلفة والسعي لتحقيق هذه الأهداف يتعين على العديد من الأنظمة السياسية في الساحل القيام بذلك التوفيق بين الاعتبارات الهوياتية من أجل الاعتراف بديناميات السياسة الاجتماعية والتكامل الاقتصادي على المستويات الوطنية، الإقليمية وحتى العالمية فالتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي هدفان مشتركان لجميع الأفراد والحكومات(*F. M. Ndahinda2011, p.324)*

إن قياس الأمن الانساني في المجالين الاجتماعي والسياسي والإيكولوجي يتطلب المزيد من المسؤولية و استخدام متوازن للغة **التمكين**، يشدد البعض على ضرورة وجود نظام يكرس حكم القانون والمساءلة السياسية ويضمن بعض الحقوق (الأساسية) للأفراد، والتوجه نحو لغة بديلة تشير إلى تهيئة الظروف لإشباع الحاجات الإنسانية التي تندرج بشكل أساسي في التحرر من العوز والخوف كشرط أساسي لتحقيق التنمية وهذا يرتبط بوجود أو إنشاء بيئات تمكينية لاستيفاء المتطلبات المذكورة أعلاه *(F. M. Ndahinda2011, pp.332-333)*

على هذه الخلفية حددت منظمة التغذية والزراعة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بعض الإجراءات المشتركة التي يتعين اتخاذها لتحسين الغذاء بشكل فعال لأمن المنطقة .**أولاً** ، من الضروري أن يكون لجميع بلدان الساحل فعالية خطط الاستجابة للتعامل مع حالات الطوارئ وزيادة المرونة المحلية .**ثانيا** ، هناك حاجة إلى مزيد من البيانات للتقييم والرصد على مستوى الدولة **ثالثا**، تحتاج إلى تنفيذ آليات اليونيسيف برنامج للإدارة المتكاملة والوقاية من الحالات الحادة لسوء التغذية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف من الضروري دعم هياكل وطنية وإقليمية لتصميم وتنفيذ إجراءات السياسة المناسبة بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات الإنسانية والإنمائية على أرض الواقع*(Nicolo Sartori, Daniele Fattibene2019, p.6)* .

ثانيا- ضمان التمكين على المستوى الاقليمي: لقد استجابت بلدان الساحل بصورة جماعية للتهديدات عبر الوطنية المتنامية داخل المنطقة، ونظمت نفسها وفقا لقدرات كل منها على مواجهة التحديات، وقد حددت درجة التزامها، والتعبير عن الإرادة السياسية، والدعم من شركائها الدوليين. سنوضح أهم المحاولات الرامية إلى التعاون الأمني الإقليمي، بدءا برصد ثلاثة عوامل رئيسية دفعت بلدان الساحل إلى محاولة التعاون الأمني الإقليمي وهي: (*Oumar Diarra2018, p.56*)

- ✓ **العامل الأول**: نمو التهديدات الارهابية عبر الوطنية، وخاصة من تنظيم الدولة الاسلامية التي رسخت نفسها تدريجياً في منطقة الساحل والمغرب العربي، الأمر الذي يهدد الحكومات المحلية.
- ✓ **العامل الثاني**: الفقر، الجفاف، الأمراض المعدية تسببت في تدهور الأمن الإقليمي، وقد أدركت بلدان الساحل على أن التغلب على هذه التحديات ينصب ضمن التعاون متعدد الأطراف.
- ✓ **العامل الثالث**: في حين أن بلدان المنطقة لم تدرك بشكل كامل ارتفاع مستويات التحديات الأمنية بوصفها تهديدا رئيسيا لأمنهما الإنساني، نادت القوى الغربية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتعاون الأمني الإقليمي .

إن تجسيد أبعاد الأمن الانساني في الساحل يعني أنه سيكون هناك المزيد من المشاركة العالمية النشطة في وضع حد لجميع مصادر انعدام الأمن من أجل العديد من الأفراد في الساحل، حيث تتضمن مقاربة شاملة

تؤكد الحاجة لاستجابات تعاونية متعددة الأبعاد تؤكد الترابط بين التهديدات والاستجابات والفواعل عند التعاطي مع انعدام الأمن الإنساني، حيث تعكس منطقة الساحل فضاءا للتفاعل المستمر بين تعدد الفواعل وتعقد التهديدات وذلك بالنظر إلى تزايد مستويات الاعتماد المتبادل، هذه الفواعل لا تمثل فقط الدول والمنظمات الحكومية الدولية(هيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي) بل أيضا المنظمات غير الحكومية، المجتمع المحلي والأفراد الذين يسعون إلى التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، ومعالجة الأسباب الجذرية للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الساحل، على هذا الأساس نذكر المبادرات التالية:

1-القوة المشتركة للدول الخمسة G5 : هي أحدث مبادرة أمنية إقليمية لمكافحة التهديدات عبر الوطنية في منطقة الساحل، أنشئت قوات مجموعة G5 سنة 2014 بين حكومة كل من بوركينافاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني في المنطقة الساحلية، وقد تلقت دعما إقليميا ودوليا قويا، هذه التجربة تمثل المحاولة الجديدة التي تبذلها البلدان الافريقية لبناء الأمن، وفي 2 يوليو 2017 ضمن اجتماع باماكو تم التأكيد على أن القوة المشتركة والتي تضم خمسة آلاف جندي تملك تفويضا بمكافحة الإرهاب، الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، ونهجها الشامل هو مقاربة الأمن والتنمية بالتنسيق والتعاون بين مالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاصو وتشاد، وكذا التركيز على ضرورة وجود مشروع إنمائي أكبر كجزء من الجهود الأمنية في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل والحاجة إلى إجراءات ملموسة (*Oumar Diarra2018, pp.68 -69)*

2- **القوة المتعددة المهام و الجنسيات *MNJTF*:** تشمل تفويض إنشاء بيئة آمنة في المناطق المتضررة من بوكو حرام وتنظيمات ارهابية أخرى لتمهيد الطريق للحد من العنف ضد الأفراد وتحقيق الاستقرار و تسهيل العمليات الإنسانية و تقديم المساعدة للسكان المتضررين، وكذا القيام بعمليات عسكرية، ومنع نقل الأسلحة والخدمات اللوجستية إلى التنظيمات الارهابية، وكذا البحث عن المختطفين وإطلاق سراحهم في إطار العمل الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، يهدف كذلك إلى القضاء على بوكو حرام بقوة مؤلفة من 8500 جندي التي تم زيادتها لاحقا إلى 10000 عام 2016 تم تقسيمها في أربعة قطاعات .**القطاع الأول** في الكاميرون ، **القطاع الثاني** مقرها في في تشاد، و يقع مقر **القطاع الثالث** في نيجيريا، **والقطاع الرابع** في النيجر، وتنسيق أنشطة القوات البلدان يتم بمبدأ أساسه كل قوة تعمل داخل وخارج أراضيها لتحقيق الأمن. (*Olawale Ismail and Alagaw Ababu Kifle2018, p.20)*

3-العقيدة الأمنية الجزائرية في الساحل: انطلاقا من حتمية معادلة أن استقرار منطقة الساحل الافريقي من استقرار الجزائر، عملت الجزائر على بناء استراتيجيات أمنية شاملة في تصورها تجمع بين ثلاثية السياسة، الاقتصاد والأمن، في السنوات الأخيرة نشأت حوافز التعاون من قبل الحكومات المحلية ومبادرات الجزائر باعتبارها كلاعب رئيسي في مجال تحقيق التعاون الأمني في منطقة الساحل، ونظرا لموقعها الجيوستراتيجي، بالإضافة لتمتعها بقوة النفوذ الدبلوماسي في المنطقة *(Oumar Diarra2018, p.58)*. فالاستراتيجية الجزائرية ترتكز على منع التدخلات الأجنبية، الحلول الافريقية- الافريقية، تفعيل آلية الوساطة والتفاوض الافريقي، وسياسة الاعتماد على الذات إذ تؤكد على قيادة الحرب ضد الإرهاب في منطقة الساحل **أولا** من قبل البلدان المتضررة نفسها دون تدخل من الدول الأجنبية وهذه السياسة مستوحاة من العقيدة المنصوص عليها في تشريعاتها من حيث التنمية و تنفيذ السياسة الخارجية التي تعزز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخر. هذا الموقف ينبع ضمنيا من مخاوف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وتآكل السيادة الوطنية وفي

المقابل البحث عن الدعم من القوى الأخرى يجب أن ينظر إليه على أنه مساهمة في سياسة التعاون والتنسيق في منطقة الساحل، على الرغم من ضرورة التعاون الإقليمي في مكافحة التهديدات تبقى الجزائر مصممة على الاعتماد فقط على قوتها الخاصة في تطوير إجماع سياسي محلي و تعبئة مواردها العسكرية والبشرية دون إغفال مساهمات الدول الأخرى في منطقة الساحل والقوى الأجنبية.(*Lotfi Sour 2018, p.166*)

ثالثا- الاستراتجية المزدوجة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

1- استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية: على الرغم من أن منطقة الساحل لم تشكل أولوية للولايات المتحدة في الماضي، إلا أنها أضحت في الآونة الأخيرة في صلب اهتماماتها بسبب عدد من الاعتبارات التي تنقسم إلى مجموعتين، **المجموعة الأولى**: وهي المصالح السياسية، الاقتصادية / الطاقة، المصالح العسكرية/ قواعد عسكرية كأفريكوم، المصالح الاستراتيجية والأمنية، فالدافع الأول مرتبط باحتياجات أمريكا من الطاقة، و التركيز على النفط والغاز في الجزائر، تشاد، ليبيا، مالي وموريتانيا، كما أنها تبحث على تطوير كيان إقليمي أقوى يمكن أن يكون سوقا مهما للشركات الأمريكية خاصة بعد تزايد المنافسة مع مكاسب الصين وفرنسا الأخيرة في افريقيا، أما **المجموعة الثانية** من الدوافع تتعلق بإعادة تركيزها على السياسات الاستراتيجية والأمنية الجديدة منذ 11 سبتمبر 2001 لإدارة القضايا التي تتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب ومشروطية الديمقراطية. (*Yayia H. Zoubir 2009, p.977*)

2-استراتيجية فرنسا: سنحاول التركيز على التدخل الفرنسي في مالي بسبب أزمة الطوارق عام 2012 من أجل حماية مصالحها الاقتصادية في غرب إفريقيا، رغم محدودية المصالح الاقتصادية الفرنسية في مالي مقارنة مع البلدان الأفريقية الأخرى، إلا أن موقعها في منطقة حيوية وعدم استقرارها يهدد بشكل مباشر الاستقرار الأمني في دول الجوار مثل النيجر وبوركينا فاسو حيث يوجد عدد كبير من الاستثمارات الإقتصادية الفرنسية خاصة مناجم اليورانيوم التي توفر الإحتياجات الرئيسية لفرنسا، بالإضافة إلى ذلك، يجب قراءة التدخل العسكري الفرنسي في مالي، كرد فعل على التنافس في الساحل بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى الولايات المتحدة والصين..(*Lotfi Sour 2018, p.175-176*)

الخاتمة:

تأسيسا على ماتم رصده في العناصر التحليلية السابقة توصلنا إلى النتائج و التوصيات التالية:

أولا: النتائج

- ✓ سلطت المحاور أعلاه الضوء على الأشكال المختلفة للهشاشة التي تؤثر على ضمان تمكين الفرد في منطقة الساحل بالاعتماد على مقاربة تحول بوصلة الأمن نحو الإنسان بدل الدولة، حيث أصبح الفرد كلا متكاملا وهوية مستقلة وأمنه هو الغاية النهائية التي تسخر كل الأدوات والفواعل لتحقيقها.
- ✓ مكونات مصفوفة الأمن الإنساني في الساحل من خلال تجميعها في سبعة أبعاد كلية تمثلت في الأبعاد الإقتصادية، السياسية، الصحية، الشخصية، المجتمعية، الغذائية، والبيئية وهي أبعاد متشابكة ومتصلة ببعضها البعض وتتطلب استجابة شاملة وطويلة الأمد تستدعي التعاون والاعتماد المتبادل بين الفواعل المختلفة بإقامة هندسة أمنية متسقة ومتجانسة، ومن هنا جاء الأمن الانساني ليسد ثغرة في مواجهة التهديدات التي فرضتها العلاقات الدولية وتشابك مصالح أفرادها.

- ✓ إن تحليل حجم التهديدات بين ارتفاع مؤشرات انعدم الأمن الإنساني في منطقة الساحل ما يؤدي إلى مرحلة حرجة تتسم على نحو لا يمكن التنبؤ به، حيث تواجه المنطقة شبكة من التحديات الأمنية المرشحة لتفاعل شبكي لمختلف الأزمات الداخية: التطرف والارهاب، الهجرة غير الشرعية، الإتجار بالبشر والاسلحة، انتشار الأوبئة، نعتقد أن تحقيق الأمن الإنساني في المنطقة لم تتضح معالمه بعد.
- ✓ الموقع الجيوسياسي للساحل جعله بؤرة اهتمام فواعل دولية و تنامي وتضارب مصالح فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، والصين. من الممكن أن يصبح الامن الانساني محلا للجدل في سياق المسائل المرتبطة بالسيادة وحدودها ومنه مبررا جديدا لممارسة التدخل الدولي الانساني.
- ✓ إن التحديات تظهر أكثر تعقيدا لتحقيق مصفوفة الأمن في الساحل كون الآليات والسياسات المتبناة افريقيا أثبتت عجزها النسبي في كثير من المواقف، وعليه يجب العمل على بناء استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد.

ثانيا: توصيات

- ✓ تحقيق الأمن الانساني يتطلب العمل وفق ثلاث مستويات: المستوى المحلي لابد من التوفيق بين الأمن الفردي وأمن الدولة، وعلى المستوى الاقليمي لابد من التنسيق و التعاون في حل القضايا، أما على المستوى الدولي فتبرز أهميته في تعزيز التعاون متعدد الأطراف في تحقيق التنمية ومواجهة الفقر والمخاطر البيئية .
- ✓ هناك ضرورة لاعادة النظر في أمن المنطقة بوصفها قلبا متجددا لافريقيا، سيسهم في رسم علاقات التفاعل بين الفواعل المحليين وتجاذباتهم الاقليمية وهو الأمر الذي يفترض أن تقوم عليه علاقاتهم مع الفواعل الخارجية عن هوية سياسية واضحة بالاهداف المتوخاة منهم.
- ✓ بناء شبكية من الحلول التوافقية على المستوى المحلي والاقليمي بمعنى ضرورة تكثيف الجهود الاقليمية لخلق فضاء أمني مشترك يقلل من حدة التهديدات الامنية ويعمل على دعم المبادرات الاقليمة.
- ✓ انشاء مجلس للأمن الإنساني في الساحل يهتم بقياس مؤشرات الأمن الإنساني وتحليل حجم التهديدات بدقة لضبط امكانية المواجهة واطلاق تحذير مبكر يمكن من خلاله صياغة إستراتيجية أمنية بمستويين: وطنية وعبر وطنية، وتبني رؤية اقتصادية استباقية، توحيد السياسة الخارجية واعتماد مصفوفة أمنية مشتركة لحماية الفرد وضمان تمكينه.

قائمة المراجع:

1. القرآن، سورة قريش.
2. الإمام البخاري(1375ه). الأدب المفرد، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، الحديث رقم 300.
3. *Andrej Zwitter. (2011)."Human security law and prevention of terrorism",1 st ed, USA: Routledge published.*
4. *Alexandra Amoyel. (April 2006) "what is human security", human Security journal, (issue1).*
5. *Bambara Serge. (2018) à sécurité humaine, paradigme de garantie de la paix de la sécurité internationales, thèse Pour obtenir le diplôme de doctorat, droit public, Université de Rouen Normandie.*
6. *Diarra Oumar. (September 2018)"insecurity and instability in Africa: assessing the effectiveness of regional security corporation in the Sahel,tesis master of arts security studies, California: naval postgraduate school.*

7. *Edwards Alice & Ferstman Carla, Edwards Alice and Ferstman Carla. (2010)"human security and non-citizens-law policy and international affairs", 1st ed, Cambridge: Cambridge university press.*
8. *Floyd Rita. (Winter 2007)"Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", Human Security journal, (Volume 5)*
9. *Hamchi Mohamed. (July2012) Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire?, Algerian Review of Security and Development,(Issue n° 3).*
10. *Ismail Olawale & Ababu Kifle Alagaw. (2018)"New Collective Security Arrangements in the Sahel: a comparative study of the MNJTF and G-5 Sahel", Centre of Competence Sub-Saharan Africa, Senegal.*
11. *Migdad Abdalrahman Mohamed. (2018)" Human Security: An Islamic Worldview", Journal of Human Security Studies, Vol.7, No.1.*
12. *Ndahinda F. M. (2011) "Indigenousness in Africa", Chapter 8 Indigenousness, Human Security and Empowerment of Marginalized Identities in Africa. ASSER PRESS, The Hague, the Netherlands.*
13. *Lymmouri Rida & El Mquirmi Nihal Aicha (August 2020) impact of covid-19 in central Sahel: Niger, Mali, Bukina Faso, Policy Center for the New South.*
14. *Peschardiere Stéphane. (April 2006)"la sécurité humaine : état de l'art et repères bibliographiques", human Security journal, (issue1).*
15. *Philippe David -Charles, Jacques -Roches Jean, (2002) "théories de la sécurité définitions approches et concept de la sécurité internationale, Paris ": édition Montchrestien.*
16. *Sartori Nicolo, Fattibene Daniele .(1 March 2019), "HUMAN SECURITY AND CLIMATE CHANGE.VULNERABILITIES IN THE SAHEL", EUROMESCO BRIEF, (No. 94).*
17. *Sour Lotfi. (Decembe 2018)"the Algerian strategy in African Sahel: Towards regional security architecture", political orbits magazine, vol2, (issue7).*
18. *Tadjbakhs Shahrbanou & m.chenoy Anuradha(2007). human security: concept and implication,1st ed UK: Routledge*
19. *Tadjbakhsh Shahrbanou, septembre (2005). "Human Security: Concepts and Implications", Centre d'études et de recherches internationales Sciences Po N° 117-118 .*
20. *Zoubir.H. Yahia. (2009),"the United States and Maghreb–Sahel security", International Affairs (85)*
21. *United Nations development program, 2010 human development report New York: oxford university press*